موقف الولايات المتحدة الامريكية من الانقلاب العسكري في الصومال عام ١٩٦٩

الباحثة- م.م انتظار نجم كوت أ.د رحيم كاظم محمد الهاشمي

جامعة واسط- كلية التربية للعلوم الانسانية

gl١٥١٠@uowasit.edu.iq

المقدمة :

ابدت الولايات المتحدة الامريكية اهتماما متزايدا بمنطقة القرن الافريقي عموما، والصومال خصوصا، لاعتبارات موقعية تخص موقعها الجيوستراتيجي، اذ انها تشرف على خليج عدن ومضيق باب المندب والبحر الاحمر وقناة السويس، وهي ممرات مائية استراتيجية لها اهميتها التجارية والعسكرية، علاوة على ذلك انها قريبة من الخليج العربي حيث منابع النفط، وزادت اهميتها في ظل التنافس الدولي والاقليمي. ولذلك اكتسبت الصومال اهمية خاصة في الاستراتيجية الامريكية . فحرصت من خلال سياستها على تعزيز وجودها وتأمين مصالحها الاقتصادية والسياسية والعسكرية بعد الانقلاب العسكري في الصومال عام ١٩٦٩، وتأتي الأهمية الرئيسة للبحث لكونه يوضح موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الانقلاب العسكري في الصومال الذي أطاح بالحكومة المدنية، وإظهار كيف سعت الولايات المتحدة لإيجاد مناطق نفوذ لها في الصومال.

Abstract

The United States of America has shown an increasing interest in the Horn of Africa generally, and Somalia particularly, and that was due to locational considerations related to its geostrategic location, as it is on the Gulf of Aden, the Bab-el-Mandab Strait, the Red Sea and the Suez Canal, which are strategic waterways of both commercial

and military significance. In addition, they are close to the Arab states of the Persian Gulf where the sources of oil are. Moreover, their importance has increased with the international and regional competition. Thus, Somalia has got a special importance in the context of the strategy of the United States.

Therefore, the United States was keen to strengthen its presence and secure its economic, political and military interests after the military coup in Somalia in ١٩٦٩ via its policy. For this end, the main importance of the study comes because it shows the United States of America's stand towards the military coup in Somalia that overthrew the civilian government. It also shows how the United States of America sought to find zones of influence in Somalia.

اولا : دوافع الانقلاب:

تقلد عبد الرشيد علي شيرماركي رئاسة الصومال، في العاشر من حزيران عام ١٩٦٧، وشكلت وزارة صومالية جديدة في ١٦ تموز، تولى محمد ابراهيم عقال رئاسة الوزراء. وصل عقال الى السلطة في وقت كان الصومال يعيش ظرفا اقتصاديا صعبا، اذ كان البلد يعاني جفافا، والميزانية تعاني عجزا كبيرا، نظرا للاعباء المالية التي ترتبت على المواجهة الصومالية–الاثيوبية، فضلا عن حرب الايام الستة في حزيران ١٩٦٧ بين العرب و "اسرائيل" التي ضاعفت من ركود الاقتصاد الصومالي، بسبب اغلاق قناة السويس، فحدث هبوط ملموس في حجم صادرات الموز الصومالي الى اوربا، كما ترتب على الفساد الاداري وسوء استخدام السلطة، ظهور العديد من المشاكل السياسية والاقتصادية عجزت الحكومة عن حلها، مما ولد تحديات كبيرة امام الحكومة الجديدة(الدسوقي ، ٢٠٠٨، ٦٩) .

واجه الصومال صعوبات اقتصادية كثيرة رغم المعونات الاجنبية التي كانت تتلقاها، اذ افتقر الى وجود شبكة طرق رئيسة وسكك حديدية، فضلا عن تعثر مشروعات التنمية في القطاعين الصناعي والزراعي، كما ان قطاع التجارة والعمليات النقدية كانت تحت سيطرة الاجانب بشكل تام، فقد كانت البنوك والشركات الاجنبية تسيطر على الاقتصاد القومي، وتعمل على ارسال ارباحها الى الخارج، وكانت ترفض تمويل المشاريع الوطنية(عبد الرحمن، ١٩٧٠، ١٢٨) .

دفعت تلك الظروف الاقتصادية السيئة، حكومة محمد ابراهيم عقال الى اتباع سياسة اكثر مرونة، لايجاد الحلول عن طريق اقامة علاقات تجارية مع دول الجوار، ومما اكد تلك السياسة تصريح عقال في ١٠ حزيران ١٩٦٧ بشأن المقاطعات الصومالية المتنازع عليها عندما قال "**ان** حكومتي لتنوي انتهاج نفس السياسة التي التزمت بها الحكومات السابقة...باذلة كل مافي وسعها من جهود في سبيل اقناع هذه الدول بالتصريح بتطبيق حق تقرير المصير للمقاطعات الصومالية مستعينة في ذلك بكل ما اوتيت من وسائل مشروعة وسلمية... ان اتحاد المقاطعات الصومالية الذي جاء ذكره في دستور الجمهورية ليس معناها ضم اراض بل اتحادات سوف تنشأ عن طريق التفاوض...وما من شك ان اتحادها سيكون قائما على روح الاخوة وروابط الدم والميراث المشترك وعندما يحين وقت الاتحاد سيحدث ذلك بمحض ارادة وبروح الود الذي يجمع بين اخوة كانوا مفترقين لمدة طويلة"(كاظم، ٢٠١٦، ١٤٠).

اسفرت سياسة المصالحة عن اقامة علاقات تجارية وتوقيع اتفاقات للتعاون الاقتصادي، مع دول الجوار ففي ٢٨ تشرين الاول ١٩٦٧ عقد اتفاق اروشا بين الصومال وكينيا، حيث جرت محادثات بين رئيس كينيا والصومال في اروشا، اشترطت كينيا على الصومال لبدء المفاوضات احترام كل منهما لسيادة الاخرى ووحدتها الاقليمية، اسفرت الاتفاقية عن بيان مشترك تضمن موافقة كل من الدولتين على ايجاد حل سريع للنزاع يضمن الحفاظ على علاقات ودية والحفاظ على الامن والسلم على جانبي الحدود لتفادي احداث خسائر في الارواح والممتلكات والامتناع عن القيام بحملة دعائية معادية ، العمل على رفع حالة الطوارئ على جانبي الحدود، واعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وعلى تشجيع

التعاون الاقتصادي والتجاري، كما عقدت الصومال اتفاقا مماثلا مع اثيوبيا، ففي ايلول ١٩٦٨ قام رئيس الوزراء عقال بزيارة اثيوبيا، ووقعت اتفاقية تجارية بين الصومال واثيوبيا حول اقليم الاوغادين، اتفقا فيها على منح الطيران الصومالي حق المرور في سماء اثيوبيا وتنمية التعاون الثقافي والفني بين البلدين وتسوية المشاكل على الحدود المتنازع عليها، وقد وافقت اثيوبيا على رفع حالة الطوارئ في الاقاليم المجاورة للحدود مع الصومال(الدليمي، ٢٠١١، ١٣٦).

رافقت سياسة الوفاق مع دول الجوار سياسة تصالحية مع الدول الغربية، ففي ٣١كانون الاول ١٩٦٧، استؤنفت العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا، التي قطعت منذ عام ١٩٦٣ لتأييد بريطانيا كينيا في نزاع الحدود مع الصومال، وتم بعدها تبادل الزيارات بين الولايات المتحدة الامريكية والصومال، وفي آذار ١٩٦٨ قام رئيس الوزراء الصومالي محمد عقال بزيارة الى الولايات المتحدة (Johnson ، ١٩٦٨، ١) ، وفي أيلول سافر عقال إلى باريس في محاولة للتوصل إلى تفاهم مع الحكومة الفرنسية حول مستقبل جيبوتي(Lefebvre ، ١٩٩١، ١٣٨) ،الا ان محاولات حكومة عقال لتصحيح مسار العلاقات الصومالية الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية، لم تسفر عن انجازات كبيرة على الصعيد العام لتلك العلاقات، ربما سبب ذلك الاوضاع الداخلية المتدهورة في الصومال، ما اثار استياء الصوماليين من الحكومة(احمد، ٢٠٠٨، ١٠٥) .

قوبلت سياسة التصالح والتسامح لتي اتبعها عقال، بمعارضة شديدة من الشعب الصومالي، فقد كانت بنظر البعض خيانة عظمى لمشروع الصومال الكبير، الا ان البرلمان وافق على تلك السياسة بعد مناقشات عدة، وقد بررت حكومة عقال تلك السياسة بانها السبيل الوحيد لتحقيق هدفها بطريقة سلمية، وترتب على ذلك ظهور معارضة وطنية كان لها دورا في احداث تغييرات سياسية(عبد الرحمن، ١٩٧٠، ١٢٦) .

يتضح من ذلك ان سياسة الصومال في سياستها الجديدة ارادت الوصول الى هدفها بوسائل سلمية، سيما بعد ان اتضح لها ان سياستها الاولى القت عبئا ثقيلا على ميزانيتها، فضلا عن عدم حصولها على التأييد الدولي .

تميزت الحياة السياسية اثناء الحكم المدني (١٩٦٠-١٩٦٩) بتفشي الفساد والرشوة، الذي كان عاملا مهما في التمهيد للانقلاب العسكري(الفوال، ١٩٩٣،٩)، فلم تتطور الحياة الادارية والسياسية بل كانت تزداد سوءا يوما بعد يوم، وقد كشفت الانتخابات التي أقيمت في ٢٦ آذار ١٩٦٩ (قيس، ٢٠١٤، ٤٣)، عن مدى الفوضى والاضطراب اللذين سادا الحياة السياسية في الصومال، اذ حاولت مجموعة من ضباط الجيش الإطاحة بالحكومة، أحبطت وزارة الدفاع تلك المحاولة عن طريق نقل العديد من المسؤولين العسكريين الكبار، وكانت تـ لك المحاولة بالتحديد مهمة جداً لأنها أظهرت أن المشهد السياسي الداخلي قد تدهور إلى حد أن الضباط الذين كانوا موالين سابقاً للحكومة أصبحوا راغبين ألان في السيطرة والتخلص من بقايا النظام الديمقراطي، رافق الانتخابات العامة ، اندلاع أعمال عنف دامية ، وراح ضحية أعمال العنف ٤٠ شخصاً(ابو بكر، ١٩٩٢، ١٩) .

وذلك يعني ان الجيش الصومالي وقف الى جانب الحزب الحاكم ضد الاحزاب الاخرى، مما اخل بالتوازن السياسي، وقضى على آخر ماتبقى من مظاهر الحياة الديمقراطية في الصومال.

ومن المظاهر الاخرى التي اثارت سخط الصوماليين هي مشكلة المتعطلين عن العمل من المتعلمين الذين لم يتمكنوا من الحصول على وظائف تناسبهم(مفتاح، ٢٠٠٤، ١٧٨)، وكانت هناك مشكلة تدوين اللغة الصومالية التي تعد من اكثر المشكلات قابلية للانفجار في الصومال، وذلك لانه لم يتم ايجاد نظام يلائم اللغة الصومالية، فوجود لغة قومية مدونة يعد ميزة نادرة بالنسبة للدول الناشئة، الا ان الصوماليين لم يتمكنوا من الاتفاق على تدوين لغتهم والاختيار بين الحروف العربية واللاتينية، بسبب عوامل دينية وسياسية وقبلية، ويعزو البعض عجز الحكومات الصومالية من تدوين اللغة الصومالية بحروف لاتينية، الى ما تتمتع به اللغة العربية من قداسة لدى الصوماليين باعتبارها لغة القرآن(عبد الرحمن، ١٩٧٠، ١٢٦).

لم تكن اسباب انقلاب عام ١٩٦٩ بجديدة على القارة الافريقية، حيث تلخصت في محاربة الفساد والرشوة والظلم الاجتماعي، وعدم احترام القانون، فالمشكلات السياسية والاقتصادية المتفاقمة في البلاد، وعجز القيادات السياسية عن معالجتها، بلغت حدا دفع

الكثير من المواطنين الى تمني حدوث تغيير ما، يقدم الحلول لتلك المشاكل، الامر الذي يعد احد عوامل نجاح الانقلاب العسكري عام ١٩٦٩ وزيادة شعبيته سيما في السنوات الاولى، كما انه يمكن القول ان سياسة التصالح التي اتبعها محمد عقال بشأن بعض الاقاليم الحدودية المتنازع عليها مع اثيوبيا وكينيا، عامل مهم للانقلاب .

ثانيا : موقف الولايات المتحدة من الانقلاب:

حصلت الولايات المتحدة الامريكية منذ ستينات القرن العشرين على تسهيلات بحرية لقواعدها في الصومال، بعد ان اصبح محمد ابراهيم عقال المعروف بميوله للغرب رئيسا للوزراء عام١٩٦٧، الا ان تلك العلاقات المتينة تعرضت لتراجع واضح بعد انقلاب تشرين الاول١٩٦٩ ، بوصول سياد بري لسدة الحكم(Woodroofe، ٢٠١٤، ٣٤) .

وتشير الكثير من الو قائع الى التواطؤ السوفيتي في الانقلاب العسكري عام ١٩٦٩، حيث ربط الكثير من المحللين بين العلاقات المبكرة التي اقامها الاتحاد السوفيتي مع المؤسسة العسكرية الصومالية منذ بداية الستينات وحدوث الانقلاب، نظرا لما قدمه الاتحاد السوفيتي من مساعدات عسكرية فاقت اضعاف ماقدمته لها بعض الدول الغربية(رأفت، ١٩٨٢ ،٦٦٩)، وتدريب وحدات الجيش الصومالي على يد ثلاثمائة خبير سوفيتي، ومن الطبيعي ان يؤثر ذلك بشكل او بآخر على المؤسسة العسكرية من خلال تلك العلاقات المتينة، وقد ظهر التأثير السوفيتي في النظام الجديد في زحزحة الولايات المتحدة الامريكية من المسرح السياسي الصومالي، ورغبة حكومة الانقلاب في تنمية العلاقات مع المعسكر الاشتراكي(أحمد، ٢٠٠٨، ١٠٧).

وبالرغم من الحملة الدعائية العشواء التي شنها النظام العسكري منذ مجيئه للحكم على الدول الغربية عامة والولايات المتحدة خاصة، فان غالبية الشعب الصومالي كانت محبطة من الولايات المتحدة ولم تكن تحتاج الى التحريض من قبل اي احد كي تتخذ موقفا سلبيا من امريكا، التي كانت في عيون الصوماليين دولة تقف ضد مصالح الامة الصومالية الاسلامية من جهة ، وضد تحقيق حلم وحدة الصومال الكبير من جهة اخرى(Samatar، ١٩٨٧، ٧٩) .

ويبدو واضحا ان الولايات المتحدة الامريكية لم تكن تعلم بما يجري للاعداد لذلك الانقلاب، والا كانت اتخذت الاجراءات المضادة لاجهاضه، فقد كان الانقلاب العسكري مقلقا على وجه الخصوص لدى اوساط مكتب افريقيا التابع لوزارة الخارجية الامريكية، حيث سعى مكتب افريقيا الى ادامة الخطوات المتقدمة التي قام بها عقال فيما يخص سياسة الانفتاح، وعبر المكتب عن عدم رغبته بالعمل مع نظام بري، ولم يتعلق الامر بالاطاحة بحاكم موالي للغرب ومجيء اخر يتمتع بعلاقات وطيدة مع الاتحاد السوفيتي فقط، بل كانت المسألة تعني القضاء على احدى الديمقراطيات المتعددة الاحزاب الحاكمة في افريقيا(Schraeder، ١٩٩٤، ١٣٣) .

وعلى ضوء رؤية السفير الامريكي في الصومال فرد ل. هادسل Fred L. Hadsel ، فأن نظام بري عبر عن رغبته باقامة علاقات ايجابية بين الولايات المتحدة والقيادة الصومالية الجديدة، حيث اكد هادسل " **أن سياد بري اشار الى انه سيحافظ على التزاماته الدولية وان ذلك الامر هو المهم بالنسبة لنا**" (Schraeder ، ١٩٩٤، ١٣٤) .

اصطدمت الآمال الامريكية المبدئية لاقامة علاقات بناءة بسلسلة من الصراعات بين واشنطن ومقاديشو، ففي كانون الاول ١٩٦٩ قامت الحكومة الصومالية بطرد فيلق السلام الامريكي، بعد اتهام بعض افراده بأعمال التجسس لصالح وكالة المخابرات المركزية الامريكية CIA (Samatar، ١٩٨٧،٩٤)،اما الحادثة الاخرى فتعلقت باتهام قوة االشرطة الصومالية التي دربتها وكالة المخابرات الامريكية بالتورط في مؤامرة ضد الحكومة حيث امر سياد بري بطرد جميع ضباط تلك الوكالة العاملين في الصومال، ورغم الحادثتان ابدى مكتب افريقيا عن موقف يتسم بالدفاع عن ديمومة العلاقة الامريكية – الصومالية (Schraeder، ١٩٩٤، ١٣٤) . تدهورت العلاقات الصومالية – الامريكية جراء الانقلاب العسكري الاشتراكي الذي قام به سياد بري واقترابه من كوبا وفيتنام الشمالية، وكان الخلاف الاكثر حدة بين واشنطن ومقاديشو، عندما قررت الحكومة الصومالية مطلع عام١٩٧٠تبادل العلاقات الدبلوماسية مع فيتنام الشمالية، والغاء قرارات الحكومة السابقة بتخفيض التعامل التجاري معها(Document ، ١٩٧١، ٢)، ورغم جهود ومكتب افريقيا لتفادي سوء العلاقات بين الولايات المتحدة والصومال، فان نظام سياد بري ساهم في تعزيز انعدام الثقة تجاه النوايا الصومالية داخل

اوساط مكاتب مجلس الامن القومي الامريكية (Samatar ،١٩٨٧،٩٤) ، واثار حفيظة الولايات المتحدة، فقررت الاخيرة في الثالث حزيران ١٩٧٠ انهاء برنامج المساعدة الاقتصادية للصومال، ما ادى الى تصعيد وتيرة الحرب الباردة في منطقة القرن الافريقي(Woodroofe ، ٢٠١٤، ٣٥) .

ادت كل تلك الاجراءات الى ابتعاد الصومال تدريجيا عن النفوذ الغربي سيما الامريكي ، حيث انحصر الوجود الامريكي في الصومال على سفارة صغيرة ذات عدد محدود من الدبلوماسيين تحيطها المخابرات الصومالية وتضيق عليها الخناق بل تعتدي احياناً على حرمتها الدبلوماسية المتعارف عليها(فارج، ١٩٩٧-١٩٩٨،٢٣٤).

رحبت الصحف السوفيتية بالحكومة الصومالية الجديدة، وبدأت الاتصالات العسكرية بين البلدين ، ففي ٢٦ تشرين الثاني ١٩٦٩ زارت سفن حربية سوفيتية الصومال، ورست في مؤانيء مقديشو وبربرة((Samatar ،١٩٨٧،٩٤) ، ولم يقتصر ذلك على الجانب العسكري، بل تعداه الى الجانب المخابراتي، من اجل الحفاظ على الحكومة الجديدة، فقد حذرت المخابرات السوفيتية سياد بري من مؤامرة تحاك ضده، كما حذره الرئيس السوفيتي ليونيد بريجينيف في حزيران ١٩٧٠ من انقلاب اخر ضد نظامه، واعلنت وزارة الخارجية السوفيتية "ان موسكو سوف تقدم مساعدتها لتدعم الامن الداخلي في الصومال" (Schraeder، ١٩٩٤، ١٣٤) .

اصبحت الصومال منذ اعلان انقلاب محمد سياد بري عام ١٩٦٩ تدور في فلك الاتحاد السوفيتي، ومن ضمن الكتل الاشتراكية، اذ ركز السوفيت بعد الانقلاب علاقاتهم في منطقة القرن الافريقي على المناطق ذات الاهمية الاستراتيجية، سيما الصومال، اذ وقعت اتفاقية عسكرية معها مطلع عام ١٩٧٠ لتدريب وتجهيز قواتها المسلحة، مقابل تقديم التسهيلات البحرية في ميناء بربرة الصومالي الواقع على خليج عدن (رأفت، ١٩٨٢، ٦٦٩) كشف الاتحاد السوفيتي في تموز ١٩٧٤ عن تحالف عسكري وثيق مع الصومال ووقع اتفاقية للصداقة والتعاون معها، شملت الحماية اضافة الى المساعدات العسكرية والاقتصادية للصومال . قام السوفيت ببناء رصيف بحري في بربرة الواقعة على البحر الاحمر، فضلا عن انشاء اماكن لمعالجة وخزن الصواريخ، محطة اتصالات، مواقع وقود

ضخمة ومهبط جوي يستوعب طائرات سوفيتية ضخمة .وفي ارميس Armis بالقرب من مقديشو، اقام السوفيت منشآت رادارية ومواقع اتصالات للاستقبال والارسال . اما في كيسمايو Kismayo في جنوب البلاد فقد اقاموا مركزا كبيرا للاتصالات ايضا (Salwe، ٢٠١١، ١٣٨) ووفق سياسة التوازن في العلاقات الدولية، رغبت الحكومة الصومالية اوائل السبعينيات في ايجاد تقارب بينها وبين الولايات المتحدة، لكن عروض الصومال لم تلقى استجابة من قبل واشنطن(رأفت، ١٩٨٥، ٣٥)، ففي مطلع ١٩٧٤ اثناء زيارة محمد سياد بري الى واشنطن، طلب من الرئيس الامريكي جيرالد فورد Gerald R. Ford استخدام تسهيلات مرفئية ، مقابل ضمان علاقات طيبة بين بلاده وبين الولايات المتحدة الامريكية، لكنه لم يلق استجابة من قبل واشنطن، ويرجع البعض عدم رغبة الولايات المتحدة الامريكية للتقارب مع الصومال رغم اهمية ميناء بربرة، لحرصها على استمرار علاقاتها الطيبة مع اثيوبيا، وبسبب مراوغة محمد سياد بري، فضلا عن رغبة الولايات المتحدة الامريكية في عدم تورطها في حرب متوقعة من قبل الصومال ضد اثيوبيا. لذلك كانت المساعدات الامريكية للصومال ضئيلة اقتصرت على جوانب اقتصادية بسيطة(الخالدي، ٢٠١٥-٢٠١٦، ١٣٢) ، ولم يزد عدد الامريكين في الصومال عن ثمان وعشرون شخصا حتى عام ١٩٧٦(رأفت، ١٩٨٥، ١٣٥) .

ومع اندلاع الثورة الاثيوبية وتغيير نظام الحكم في اثيوبيا عام ١٩٧٤، حدث تغيير في سياسة واشنطن تجاه الصومال، لمناهضة الوجود السوفيتي فيه، واضطرت واشنطن الى تقوية علاقاتها بالصومال، ونتج عن ذلك قيام الصومال بمنح واشنطن بعض القواعد العسكرية مقابل تسليح الجيش الصومالي استعدادا لحربه ضد اثيوبيا (رأفت، ١٩٨٥، ١٣٥).

وبذلك اعطت تطورات الاحداث في اثيوبيا، فرصة لنظام سياد بري للحصول على اهتمام امريكي واضح في اطار الاستراتيجية الامريكية، حيث انتهجت الولايات المتحدة ومنذ منتصف السبعينيات، العديد من السياسات تجاه الشؤون الصومالية، بهدف ترتيب اوضاعها المختلفة خدمة لمصالحها الاستراتيجية.

الخاتمة :

ابدت الولايات المتحدة الامريكية اهتماما متزايدا بمنطقة القرن الافريقي عموما ، والصومال خصوصا، لاعتبارات موقعية تخص موقعها الجيوستراتيجي، وقع انقلاب عسكري في الصومال أطاح بالحكومة المدنية .

تميزت علاقات الولايات المتحدة الامريكية العسكرية الخارجية مع مقاديشو بالتحولات الحادة منذ استقلالها . ففي مطلع الستينات قامت دول عديدة بتجهيز كميات قليلة من الاسلحة والمساعدات العسكرية للصومال مثل ايطاليا ، بريطانيا ، فرنسا ، المانيا الغربية والولايات المتحدة، شملت تدريب وتجهيز قوات الشرطة الصومالية، وبعد ما تخلت مقاديشو عن شحنات التسليح الغربية غير الملائمة بالنسبة لها ، توصلت الصومال الى اتفاقية تسليح مع موسكو في ١٩٦٣. عادت الصومال بعد ذلك الى الكتلة الغربية ثانية عام ١٩٦٧ للحصول على الدعم بعد قرار موسكو تقليص واردات الاسلحة، وبعد انقلاب ١٩٦٩ ظهرت قيادة صومالية جديدة ترغب بارساء السلام مع اثيوبيا، وانهت الحكومة الجديدة في الصومال الاعتماد على الكتلة الغربية، ودأبت على الحصول على شحنات الاسلحة السوفيتية حصريا خلال ١٩٧٦ .